ما وراء الحدود

الأسرلة المُمَأسَسة لمناطق C
وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين

تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022

ما وراء الحدود

الأسرلة المُمَأسَسة لمناطق C
وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين

ورقة موقف، تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022

بحث وكتابة: يونتان كانونيتش

تحرير: دان أڤن، زيف شطهل

ترجمة للعربيّة: علاء حليحل

استشارة الترجمة: شهد فاهوم

استشارة قانونيّة: المحامي شلومي زخاريا

تصميم: ستوديو يهودا دري

متطوّعات/و ييش دين: د. يهوديت ألكَنيه، مايا بييلي، أسنات بن شاحر، حانه براچ، المحامية د. أسنات برتور، حانه چوتليف، روني چلبواع، تامي چروس، دينا هِخْط، يورَم زئيفي، راحيلا حيوت، ساره طوليدانو، دنيئيل كوهِن، بنتسي لؤور، جودي لوتس، أرييه ميچل، ساره مارليس، إدي ساعر، داليا عَميت، نيڤا عنبار، ناڤا پولك، أمير فاينسكي، نعماه بطنكين، طاليا پيكر بريو، روتي كيدار، عدناه كلدور، د. يوئيل كلمس، د. نوره رَش، عيديت شلزينچر، أيلانا مكي شپيرا، د. تسڤياه شپيرا.

الطاقم المهنيّ: يوديت أڤيدور، دان أڤن، ميسون بدوي، المحامية نتالي چورال، حانه دولين، المحامية ميخال زيف، المحامي شلومي زخاريا، جورجي نسطاس، المحامي ميخائيل سْفارد، المحامية سجى مشرقي- برانسي، فراس علمي، شهد فاهوم، المحامية ليئور تسور، منير قادوس، المحامية فادية قواسمي، ليفي كومش، يونتان كنونيتش، زيف شطهل.

المجلس العام: عكيڤا إلدار، بروفسور راحيل أليئور، دان بابلي، المحامية عبير بكر، حانه براچ، بروفسور نعمي حزان، روت حشين، يهوشع سوبول، بروفِسور عوزي سميلَنسكي، د. روعي پيلد، المحامية يهوديت كرپ، يَئير روطلوي.

حظيت نشاطات ييش دين في عام 2022 بدعم من:

Asamblea de Cooperacion por la Paz, Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo, Catholic Agency for Overseas Development, Foundation for Middle East Peace, Irish Aid, The Netherlands Ministry of Foreign Trade and Development, Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Norwegian Refugee Council, New Israeli Fund, NGO Development Center, The Rockefeller Brothers Fund, Switzerland Federal Department of Foreign Affairs, United Nations Development Program, Misereor.

صورة الغلاف: إسرائيليّون يركضون في ماراثون التوراة بجوار قرية الساوية في الضفة الغربيّة. لتسهيل الماراثون أغلق الجيش شارع 60، وهو محور المواصلات المركزيّ الذي يصل بين رام الله ونابلس (تصوير: أحمد الباز، أكتيڤستيلز، 2018/9/28) (يُنظر إلى الصفحات 18-19).

بيان وفق القانون: ييش دين هي مؤسّسة تعتمد غالبيّة مصادر تمويلها على مصادر مؤسّساتية من دول أجنبيّة. قائمة المتبرّعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجّل الجمعيّات وفي موقعنا على الإنترنت. نحن نفتخر بأنّنا ممولون من دول تؤمن مثلنا بأنّ الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا، وتسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان.

مدخل 5
الاتفاق الانتقاليّ (اتفاقيّة أوسلو) 6
"هل ماتت اتفاقية أوسلو"؟ الوضعيّة القانونيّة اليوم 8
منطقة C – بيت المستوطنين 10
الأسرلة في مناطق C 13
الوجود الإسرائيليّ في مناطق C ينتهك حقوق الإنسان 21
تلخيص: منطقة C هي منطقة فلسطينيّة مُحتلّة 22

مدخل

ازدادت في السنوات الأخيرة، في الكنيست والإعلام ولدى الجمهور الإسرائيليّ، الأصواتُ التي تتحدّث عن "السيطرة الفلسطينيّة على الأراضي في مناطق C".[1] إلّا أنّ هذه الأصوات مغلوطة من الأساس، وهي تخالف الواقع الساري على الأرض وتُمثّل معتقدات تناقض القانون الإسرائيليّ والقوانين الدوليّة. تسعى ورقة "ما وراء الحدود" للتذكير وللتوضيح بما يخصّ الوضعيّة القانونيّة التي تقضي بأنّ **مناطق C هي أراضٍ فلسطينيّة تقع تحت سيطرة الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ أسوةً بسائر مناطق الضفّة الغربيّة.**[2]

يستعرض التقرير أيضًا مسار الأسرلة المُمأسَسة الذي تقوده إسرائيل في مناطق C، التي تشكّل 60% من أراضي الضفّة الغربيّة. وتدعم إسرائيل توسيع مشروعها الاستيطانيّ غير القانونيّ، وتمدّ يد العون لإسرائيليّين في سيطرتهم على مساحات شاسعة في الضفّة الغربيّة، إلى جانب دفعها قُدمًا لعمليّة الضمّ القانونيّ الزاحف.

في المقابل، تسعى الحكومة وَجهات أخرى بغية تعزيز وتدعيم التوغّل المجتمعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ من إسرائيل إلى الأراضي المحتلّة، إذ أنّ هذه السّياسة تهدف لتحويل مناطق C والمستوطنات التي عليها إلى جزء لا يتجزّأ من إسرائيل، رغم أنّ هذه المناطق تقع خارج نطاق حدودها حتى باعتراف الدولة ذاتها.

في العقود الثلاثة التي مضت منذ التوقيع على الاتفاقات الإسرائيليّة- الفلسطينيّة الانتقالية (اتفاقيّة أوسلو)، وتقسيم الضفّة الغربيّة إلى مناطق مختلفة، نحن نرى أنّ الحضور الإسرائيليّ في مناطق C قد ازداد وتوسّع أكثر من مجرّد الحديث عن جنود ومستوطنين فقط. وتَوضح ورقة "ما وراء الحدود" لماذا تُعدّ الدراسة في مستوطنة أريئيل، أو إحياء عرض موسيقيّ لأفيف چيفن في الأراضي المحتلّة، أو زيارة لمُجمّع تجاريّ يقع وراء الخط الأخضر- لماذا تُعتبر كلّها انتهاكًا بُنيويًا لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة. ويُوضح التقرير كيف أنّ مثل هذه الأفعال والنشاطات اليوميّة ليست أفعالًا بريئة وساذجة، بل هي أفعال سياسيّة مُجنّدة الغاية منها منح الشرعيّة الجماهيريّة للاحتلال الإسرائيليّ.

إنّ محاولة إسرائيل تمويه أو محو حدود الأراضي المُحتلّة عبر تطبيع الوجود الإسرائيليّ المدنيّ في مناطق C، تُشكّل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدّوليّ، وهي انتهاك كبير وصعب لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين أبناء المكان.

1 يُنظر مثلًا إلى: إليشع بن كيمون، "سيطرة الفلسطينيّين على مناطق C: رئيس مجلس شومرون يُجري لقاءات في البرلمان الأوروبيّ"، **ynet**، 2022/3/1؛ شيلاه فريد، "أوقفوا هذا الجنون": السيطرة الفلسطينيّة على مناطق C في توسّع مستمرّ"، **مكور ريشون**، 2021/11/28؛ إليشع بن كيمون، "مئات المستوطنين في مسيرة بيهودا والسامرة: نحن نخسر المعركة على مناطق C"، **ynet**، 2021/6/21؛ "نشاطات الحكومة لمنع سيطرة السلطة الفلسطينيّة على مناطق C"، جلسة **لجنة الخارجيّة والأمن**، 2020/7/29.

2 نحن سنتعامل في هذا المستند مع مصطلح "الضفّة الغربيّة" من دون شمل القدس الشرقيّة، لأنّ النقاش حول مناطق C غير ذي صلة بها. مع هذا، نعود ونُذكّر بأنّ القدس الشرقية هي جزء لا يتجزّأ من الضفة الغربيّة رغم فرض القانون الإسرائيليّ عليها، وبأنّ القانون الدّوليّ ما يزال يعترف بها منطقة خاضعة للاحتلال.

الاتفاق الانتقاليّ (اتفاقيّة أوسلو)

في أيلول/ سبتمبر 1995، وقّعت الحكومة الإسرائيليّة مع منظمة التحرير الفلسطينيّة، الممثل الشرعي للشعب الفلسطينيّ، على "اتفاق انتقاليّ إسرائيليّ- فلسطينيّ بخصوص الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة".[3] شملت الاتفاقيّة الكثير من البنود تطرّقت من ضمن سائر الأمور إلى تأسيس السّلطة الفلسطينيّة ونقل الصلاحيّات إليها، إلى جانب إعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ في الأراضي المُحتلّة. وجرت بلورة الترتيبات التفصيليّة الواردة في الاتفاقيّة لتلائم مرحلة انتقاليّة، كان من المفترض بها أن تنتهي حتى عام 1999 ضمن اتفاقيّة دائمة.[4]

وسعيًا لترتيب المرحلة الانتقاليّة التي كانت من المفترض أن تمتدّ على خمس سنوات، جرى ترسيم ثلاث مناطق في الضفة الغربيّة على الخريطة: **المنطقة A** (وتشكّل نحو 18% من أرجاء الضفّة الغربيّة) وشملت في الأساس المناطق المدنية الحضريّة وحصلت السّلطة الفلسطينيّة فيها على المسؤوليات المتعلّقة بالأمن الداخليّ ومُجمل الشؤون المدنيّة. أمّا **المنطقة B** (22%) فشملت المناطق المأهولة والعمرانيّة في الريف الفلسطينيّ، وحصلت السّلطة الفلسطينيّة فيها على صلاحيّات محدودة تتعلّق بمسائل مدنيّة وبالخَفارة المحليّة فقط.

أمّا **المنطقة C** التي تشكّل نحو 60% من أراضي الضفّة الغربيّة، فقد عُرّفت في الاتفاقية الانتقاليّة كما يلي:

> "المنطقة C تعني مناطق في الضفّة الغربيّة غيرَ منطقتي A وB، والتي سيجري نقلها تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينيّة وفقًا لهذه الاتفاقيّة، باستثناء مسائل مُعيّنة ستُطرح للبحث في المفاوضات على التسوية الدائمة".[5]

ونصّت الاتفاقيّة على بقاء مناطق C تحت المسؤوليّة الإسرائيليّة الكاملة أثناء الفترة الانتقاليّة، سواء بما يتعلّق بمسائل الأمن الداخليّ والنظام العام، أم بما يتعلّق بسائر الشؤون المدنيّة، التي كان من المفترض بها أن تنضوي تدريجيًا تحت صلاحيات ومسؤوليّات السّلطة الفلسطينيّة.

جرى ترسيم الخط البيانيّ لمنطقتي A وB وفقًا للخط المحيط بآخر المنازل الموجودة في أطراف البلدات الفلسطينيّة كما كانت في عام 1995. وقد أدّى ذلك إلى خلق تجزئة كبيرة بين أكثر من 100 "جزيرة" تابعة لمنطقتي A وB فُصلت عن بعضها البعض، و"طفث" في وسط مناطق تابعة لمنطقة C.

وكما أسلفنا أعلاه، فقد جرى تعريف المناطق بالاستناد إلى فرضيّة أساسيّة تقول بأنّ الحديث يدور عن اتفاقيّة انتقاليّة لفترة لا تزيد عن خمس سنوات، الأمر الذي أدّى إلى إفراز وضعيّة نجم عنها فصل غالبيّة الأراضي الزراعيّة الفلسطينيّة عن أصحابها الرسميّين، بما يشمل الأراضي الملاصقة للقرى والبلدات. زد على

3 **موقع الكنيست**، الاتفاقيّة الانتقاليّة الإسرائيليّة- الفلسطينيّة بخصوص الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، 1995/9/28 (فيما يلي: **الاتفاقيّة الانتقاليّة**).

4 **المصدر السابق**، المدخل. كان من المفترض أن تستند الاتفاقيّة الدائمة إلى قراري 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن، واللذان ينصّان من ضمن ما ينصّان عليه على "إخلاء القوّات المسلّحة الإسرائيليّة من المناطق التي أحتلّت" عام 1967 (**موقع الكنيست**، قرار مجلس الأمن رقم 242، 1967/11/22).

5 **الاتفاقيّة الانتقاليّة**، الجزء الثاني، المادة 3 XIج. جرى استثناء مدينة الخليل من تقسيمة مناطق A وB وC ووُضعت لها تسويات خاصّة.

ذلك أنّ الأراضي المُخصّصة كاحتياطي أراضي بناء وتطوير للبلدات الفلسطينيّة عُرّفتْ هي الأخرى بأنّها تابعة لمناطق C، ما أبقاها تحت مسؤوليّة الجيش الإسرائيليّ الكاملة، إضافةً إلى محاور السّير المركزيّة في أرجاء الضفّة الغربيّة.

ومع مرور السّنوات اتّضح أنّ النتيجة الفعليّة لتقسيم الضفّة الغربيّة إلى مناطق A وB وC تمثّلت في تحويل الضفّة الغربيّة إلى حيّز مُقطّع الأوصال خاضع للسيطرة الإسرائيليّة القصوى.

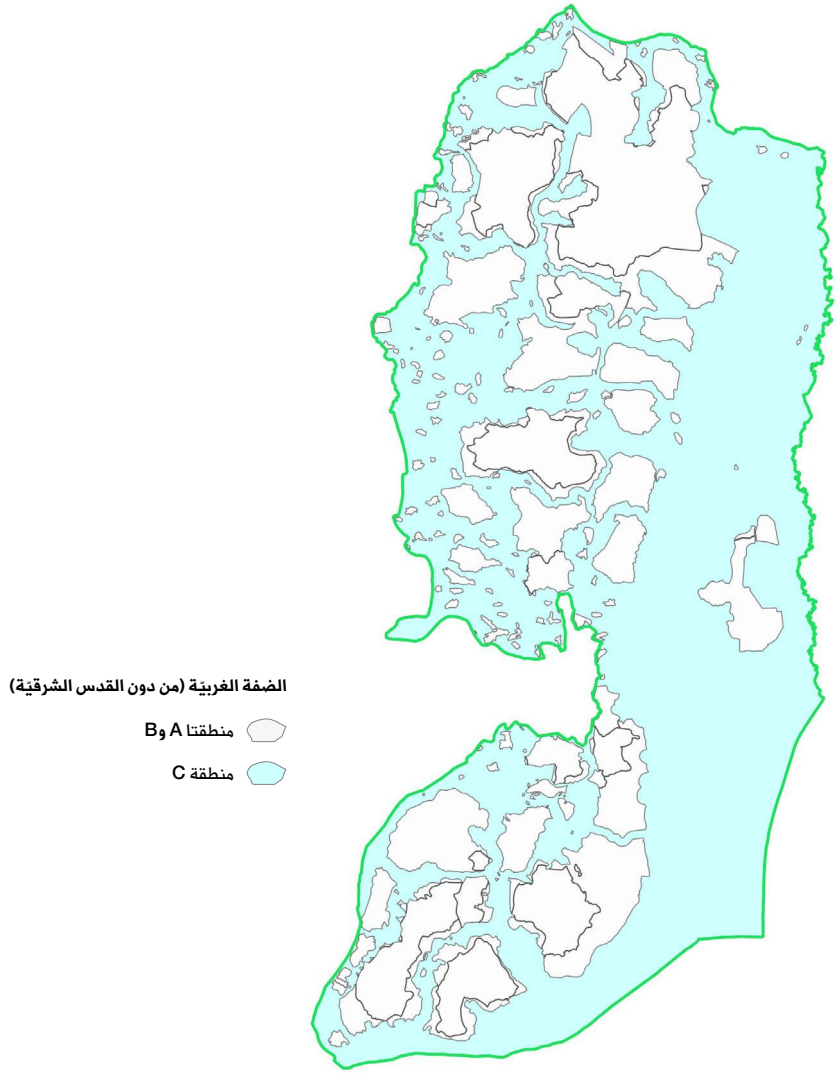

"هل ماتت اتفاقية أوسلو"؟ الوضعيّة القانونيّة اليوم

في نهاية المطاف، لم تتحوّل الاتفاقيّة الانتقاليّة إلى اتفاقيّة دائمة. فبعد محاولات عدّة لإجراء مفاوضات بين الطرفيْن، نحن نرى اليوم توقّف التواصل الفعّال للتوصّل إلى تسوية سياسيّة شاملة بين الفلسطينيّين وإسرائيل استنادًا إلى اتفاقيات أوسلو.

مع هذا، **فإنّ الاتفاقيّة الانتقاليّة لم تُلغَ قط من الناحية القانونيّة**. ففي عام 1995 نشر قائد القوّات العسكريّة في الضفّة الغربيّة "منشورًا بخصوص تطبيق الاتفاقيّة الانتقاليّة"، كانت الغاية منه إجراء ضبط قانونيّ لمُجمل الإسقاطات والصلاحيات التي وردت في الاتفاقيّة الانتقاليّة.[6] وحتّى اليوم ما يزال هذا المنشور ساريًا، وما زال يشكّل محورًا هامًا في التشريعات العسكريّة الجارية في الضفّة الغربيّة. وعليه، فإنّ المحكمة الإسرائيليّة العليا ما تزال هي الأخرى ترى في قراراتها المتعلّقة بالمسائل ذات الصلة، أنّ الاتفاقيّة الانتقاليّة والمنشور العسكريّ الذي صدر بغية تطبيقها هما جزء من نسيج القوانين السّاريّة على الأراضي المحتلّة.[7]

رغم الأزمات التي حصلت بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة، والدعوات الصّادرة عن جهات في الطرفيْن لإلغاء هذه الاتفاقيّة،[8] إلّا أنّ الوضعيّة التي تقرّرت في منتصف سنوات التسعين من القرن السابق، والتي كان من المفترض أن تكون وضعيّة مؤقتة لسنوات خمس فقط، قد تكرّست على أرض الواقع وظلّت من دون تغييرات تُذكر لفترة تزيد عن 30 عامًا.

السّلطة الفلسطينيّة قائمة وتنشط تحت الرعاية الإسرائيليّة، وهي تجري معها علاقات من التنسيق الأمنيّ المتواصل، فيما ينحصر تأثيرها بشكل خاصّ على المسائل الداخليّة والمدنيّة في منطقتي A وB. **أمّا المنطقة C فهي موجودة تحت السّيطرة الإسرائيليّة المُطلقة**.

ويظهر وجود ونشاطات الجيش الإسرائيليّ جليّةً في أرجاء الضفّة الغربيّة[9]، إذ تشتمل النشاطات العسكريّة من ضمن سائر الأمور على الحواجز الثابتة والمفاجئة (الطيّارة) في الشوارع، واقتحام المدن والقرى، والاقتحامات الليليّة للبيوت، والاعتقالات، والتحقيقات، وإجراء التدريبات بالذخيرة الحيّة في مناطقَ شاسعة.

6 موقع **النيابة العسكريّة**، فهرس التشريعات الرئيس، "المنشور المتعلق بتطبيق الاتفاقيّة الانتقاليّة (رقم 7)"، 1995/11/23.

7 هذا ما كان في عشرات ومئات قرارات الحكم، منها مثلًا: التماس للعليا 21/3304، **مجلس الشومرون الإقليميّ ضدّ سلطة المياه** (قرار حكم صدر يوم 2022/01/26)؛ التماس للعليا 20/2206، **روسو ضدّ دولة إسرائيل** (قرار حكم صدر يوم 2021/12/30)؛ التماس للعليا 18/358، **بلديّة الخليل ضدّ دولة إسرائيل** (قرار حكم صدر يوم 2019/6/30).

8 يُنظر مثلًا إلى: جاكي خوري، "الحكومة الفلسطينيّة أعلنت إلغاء تقسيم الضفّة إلى مناطق وفق اتفاقية أوسلو" (بالعبريّة)، **هآرتس**، 2019/08/31؛ أريك بندر ويَنير كوزين، "أبو مازن: "اتفاقية أوسلو ماتت، الأمريكيّون لا يستطيعون مواصلة التواسط" (بالعبريّة)، **معاريف**، 2018/1/27؛ **الهيئة العامّة للكنيست**، "اقتراح على جدول الأعمال: اتفاقية أوسلو "ماتت"- ما هو البديل؟" (بالعبريّة)، 2002/6/26.

9 في الكثير من الحالات يُبادر الجيش الإسرائيليّ لإجراء نشاطات معيّنة حتّى في منطقة A، وحتّى أنّه نشط في آب/ أغسطس 2022 بشكل مباشر ضدّ منظّمات فلسطينيّة لحقوق الإنسان، واقتحم مكاتبها الكائنة في منطقة A (يُنظر إلى: هنّجار شيزاف، "الجيش الإسرائيليّ يقتحم مكاتب المنظّمات الستّ التي أعلن عنها منظمات إرهابيّة ويُغلقها" (بالعبريّة)، **هآرتس**، 2022/8/18).

"الإدارة المدنيّة" هي الوحدة العسكريّة المسؤولة عن السياسات المدنيّة في مناطق C.[10] وكما سبق وذكرنا، فإنّ تقسيمة المناطق التي أدّت إلى تجميد الوضع ليبقى على ما كان عليه عام 1995، أبقت الأراضي الزراعيّة الفلسطينيّة في مناطق C ومعها الأراضي التي تشكّل أساسًا لتطوير وتوسيع البلدات. ويسمح هذا الواقع لإسرائيل بالسيطرة على الكثير من مناحي حياة الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة بوساطة الإدارة المدنيّة، ومن ضمن ذلك كل المسائل المتعلّقة بالأراضي، والتخطيط والبناء، ومدّ وصيانة البنى التحتيّة، مثل المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات.[11]

يضطرّ الفلسطينيّون الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة إلى مواجهة أجهزة ومنظومات بيروقراطيّة تفرضها إسرائيل عليهم بوساطة الإدارة المدنيّة، ومن ضمنهم أيضًا أولئك الذين يسكنون في منطقتي A وB. فالسكّان هناك يضطرّون للتوجّه إلى الجيش الإسرائيليّ بغية الحصول على تصاريح لنشاطات يوميّة عاديّة، مثل الدخول إلى أراضيهم الخاصّة الكائنة في منطقة C، ومغادرة الضفّة الغربيّة إلى إسرائيل أو سائر دول العالم، إلى جانب الحصول على تصاريح للبناء أو لتطوير البُنى التحتيّة. لقد تطوّر "نظام التصاريح" هذا وفسد مع الوقت، وهو يسمح لإسرائيل بمراقبة أناس غير مشتبهين بشيء والسيطرة عليهم، وهو يُستخدم أحيانًا كوسيلة ضغط لإجبار أشخاص على التعاون مع أذرع الاحتلال الأمنيّة مقابل حسناتٍ تُقدّمها السّلطات.[12]

يُضاف إلى ذلك أنّ غياب التماسك الجغرافيّ في الضفة الغربيّة بين المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيّون وتلك التي يعملون فيها، يضطرّهم إلى التنقّل عبر الشوارع الكائنة في مناطق C، حيث أنّ ذلك يُمكّن الجيش الإسرائيليّ من إملائه لإمكانيّة تنقّلهم من مكان إلى آخر، وممارسة حيواتهم السويّة. فكلّ سفرة عاديّة -للزيارات العائليّة، أو الوصول إلى مكان العمل أو الدّراسة، أو تلقي العناية الطبيّة في المستشفى، أو استصلاح الأراضي أو التنزّه- يمكن أن تنتهي بحاجز عسكريّ، وبتأخير الجنود لهم أو بمنعهم من التنقّل. وهكذا، فإنّ إسرائيل تستغلّ هيمنتها على شوارع وطرقات الضفّة الغربيّة الموجودة في مناطق C، من أجل تجريد الفلسطينيّين من استقلاليتهم ومن سيطرتهم على المكان والزمان الخاصّيْن بهم.

يهمّنا هنا القول إنّ الاتفاقيّة الانتقاليّة لم تُغيّر من حدود دولة إسرائيل، ولم تفرض السيادة على منطقة ما، ولم تُحدث تغييرًا في الوضعيّة القانونيّة الأساسيّة السّارية على الضفّة الغربيّة. فثمة نظام احتلال عسكريّ إسرائيليّ سَرى ويَسري على كلّ أرجاء الضفّة الغربيّة -وخصوصًا مناطق C- وهو يستقي صلاحياته من القانون الإنسانيّ الدّوليّ ويخضع لأحكامه.

10 نصّت الاتفاقيّة الانتقاليّة على حلّ الإدارة المدنيّة بعد تأسيس المجلس الفلسطينيّ، إلّا أنّ هذا الأمر لم يُطبّق البتة (**الاتفاقيّة الانتقاليّة**، الملحق ا، المادّة I5).

11 للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، في نظر المصلحة الإسرائيلية: الإدارة المدنية بالضفة الغربية كانون الأول/ ديسمبر 2017. يُنظر أيضًا إلى صفحات 12-11 لاحقًا.

12 يُنظر مثلًا: **كسر الصمت**، حكم عسكريّ- شهادات جنود وجنديّات من الإدارة المدنيّة، دائرة ارتباط وتنسيق غزة ومُنسق العمليات الحكوميّة في الأراضي المحتلة 2011-2021 (بالعبريّة)، تموز/ يوليو 2022؛ موقع **محسوم ووتش**، القائمة السوداء ومتاهة التصاريح (بالعبريّة)؛ يوآف زيتون، "الجنس مقابل تصريح": تهديدات الضابط واستغلال النساء الفلسطينيّات اللاتي رغبن بالعمل (بالعبريّة)، **ynet**، 2021/10/20.

منطقة C - بيت المستوطنين

كان التغيير الأكبر والأهمّ الذي حصل في منطقة C طوال السنوات الثلاثين التي مضت على توقيع الاتفاقيّة الانتقاليّة، هو عدد المستوطنين. ففي عام 1995 كان يعيش في الضفّة الغربيّة (بما لا يشمل القدس الشرقيّة) 134,000 إسرائيليّ كان جميعهم يسكنون في مناطق C.[13] وابتداءً من تلك السّنة، وبرعاية الحكومة الإسرائيليّة والجيش، **ضاعف عدد المستوطنين نفسه ثلاث مرات، واليوم يعيش في مناطق C أكثر من 450,000 مستوطن إسرائيليّ في 282 مستوطنة وبؤرة استيطانيّة.**[14]

أقيمت كلّ المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة خلافًا للقانون الدّوليّ، وهي تُعتبر غير قانونيّة لدى غالبيّة دول العالم.[15] ويُضاف إلى ذلك، أنّ **المستوطنات والمستوطنين مقرونون بشكل حتميّ بانتهاكات لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين في الأراضي المُحتلّة، ومن ضمنها الحقّ بالمُلكيّة، والحقّ بحُرية الحركة والتنقّل، وأحيانًا الحقّ بالحياة وسلامة الجسد.**[16]

وتفيد معطيات الإدارة المدنيّة بأنّ مناطق نفوذ المستوطنات الإسرائيليّة في مناطق C قد بلغت عام 2021 أكثر من نصف مليون دونم، تُشكّل 15.1% من مُجمل مناطق C.[17] زِدْ على ذلك أنّ الكثير من البؤر الاستيطانيّة ومزارع المواشي التي أقامها إسرائيليّون في الضفّة الغربيّة كائنة خارج مناطق نفوذ المستوطنات، بحيث أنّ المستوطنين يسيطرون في واقع الأمر على مساحات أكبر من ذلك بكثير.

13 باستثناء عدّة مئات من المستوطنين الإسرائيليّين في مدينة الخليل.

14 موقع **السلام الآن**، السّكّان (بالعبريّة). كما أسلفنا، فإنّ هذه الأرقام لا تشمل القدس الشرقيّة.

15 **المستوطنات** هي بلدات إسرائيليّة أقيمت في ضمن مناطق الحكم العسكريّ بالضفّة الغربيّة بتصديق من الحكومة الإسرائيليّة. **البؤر الاستيطانيّة المرخّصة** هي بلدات لمواطنين إسرائيليّين أقيمت في الأراضي المحتلّة من دون تصريح رسميّ صادر عن المستوى السياسيّ، لكن وفي الغالب من خلال ضلوع ومساعدة وتمويل من جهات حكوميّة مختلفة. رغم المدلولات والمكانة القانونيّة المختلفة التي حظي بها مصطلحا "مستوطنة" و"بؤرة استيطانيّة" في القانون والحياة الجماهيريّة الإسرائيليّة، إلّا أنّ القانون الدّوليّ (المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة «1949»)، يقضي بعدم قانونيّة كلّ المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة.

16 للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، عنف المستوطنين كأداة للسيطرة على أراضٍ فلسطينيّة تحت حماية الدولة والجيش، آب/ أغسطس 2018؛ **ييش دين**، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد، شباط/ فبراير 2013.

17 تُمنح معطيات الإدارة المدنيّة لمنظمة ييش دين في إطار طلبات سنويّة تُقدّم وفقًا لقانون حريّة المعلومات.

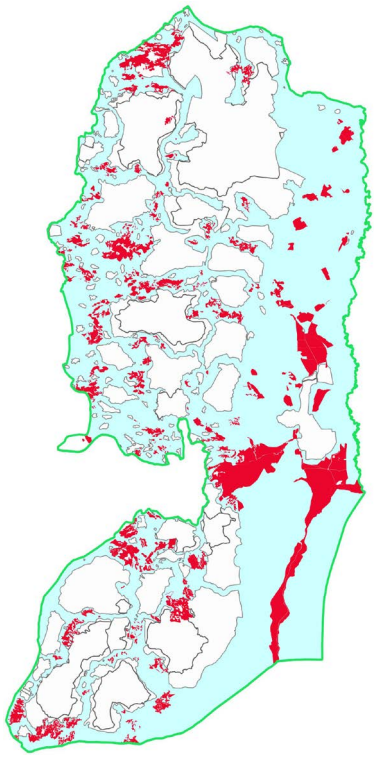

مناطق نفوذ المستوطنات الإسرائيليّة في مناطق C
(مُعطيات الإدارة المدنيّة 2020)

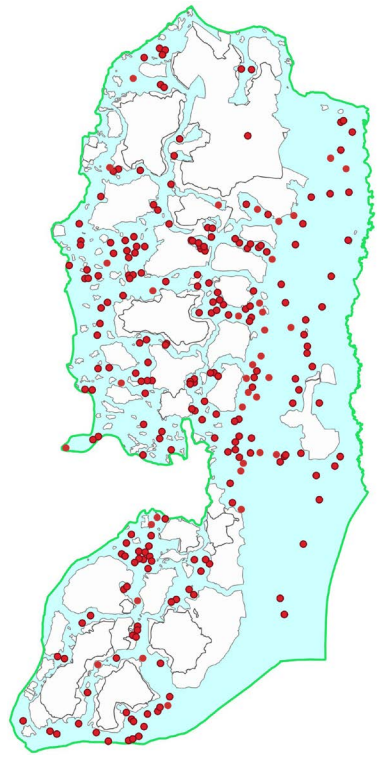

مستوطنات وبؤر استيطانيّة في مناطق C
(مُعطيات ييش دين والإدارة المدنيّة 2020)

نحن نرى أن تعاظم المشروع الاستيطانيّ في الأراضي المُحتلّة يجري بمبادرة ودعم الحكومة الإسرائيليّة وسلطات الجيش في الضفّة الغربيّة. فإسرائيل تُعلن عن مناطق شاسعة في مناطق C بأنّها أراضٍ عامّة ("أراضي دولة") وتنقلها إلى الإسرائيليّين لاستخداماتهم الحصريّة، إلى جانب أنّ الدولة تساعد في توسيع المستوطنات، وهي تُعيد بأثر رجعيّ شرعنة وتأهيل البؤر الاستيطانيّة غير المُرخّصة، وتدعم إقامة مزارع المواشي، وتزيد من المناطق الخاضعة لسيطرة مواطنين إسرائيليّين في الأراضي المُحتلّة عبر تأسيس وتوسيع المناطق الصناعيّة، والإعلان عن المحميّات الطبيعيّة والمُتنزَّهات، والمواقع الأثريّة وغيرها. وتُضاف هذه الأمور بالطبع إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش حصريًا لصالح المعسكرات ومناطق التدريبات العسكريّة.[18]

18 للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، بنوايا غير حسنة- البؤرة الاستيطانية غير القانونية 'متسبيه كراميم' ومحاولات شرعنتها، شباط/ فبراير 2022؛ **ييش دين**، زعاةٌ في مراعي غيرهم: مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين في الضفة الغربيّة وانتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين، كانون الأول/ ديسمبر 2021 (فيما يلي: زعاةٌ في مراعي غيرهم)؛ **ييش دين**، زمن "التسوية": تقرير لجنة زَندبرج للمصادرات حول شرعنة البؤر الاستيطانيّة والبناء غير القانونيّ في المستوطنات بأثر رجعيّ: تحليل وإسقاطات وتطبيق، كانون الثاني/ يناير 2019.

وبما يتناقض تناقضًا مُطلقًا مع سياساتها المتعلّقة بمستوطنات مناطق C، نرى أنّ إسرائيل تمنع تطوّر البلدات الفلسطينيّة في هذه المناطق، من خلال اللجوء إلى صلاحيّات الإدارة المدنيّة في مجالات التخطيط والبناء وتطبيق القانون. وكما سبق وذكرنا، فإنّ منطقتي A وB تقزّمتا وفقًا لحدّ انتشار البيوت في البلدات الفلسطينيّة كما كان عليه عام 1995. وهذا يعني أنّ غالبية إمكانيّات التوسّع الطبيعيّ للفلسطينيّين موجودة في مناطق C وهي متعلّقة كليّةً بنوايا الجيش الإسرائيليّ الحسنة.

تفيد المعطيات التي أوردتها الإدارة المدنيّة لمنظمة "بمكوم- مخططون من أجل حقوق التخطيط"، بأنّ فلسطينيّين قدّموا بين السنوات 2016-2020 ما مجموعه 2,550 طلبًا للحصول على تصاريح بناء في مناطق C، وقد صدّقت الإدارة المدنيّة على 24 طلبًا منها فقط، أي ما تقلّ نسبته عن واحد بالمئة (0.94%). وعلى سبيل المقارنة، تفيد معطيات دائرة الإحصاءات المركزيّة في الفترة ذاتها بأنّ الإدارة المدنيّة صدّقت على 9,157 تصريحَ بناء في المستوطنات الإسرائيليّة بالضفّة الغربيّة، أي ما مجموعه 381 ضعفًا من عدد تصاريح البناء الممنوحة للفلسطينيّين. وفي المقابل، أصدرت الإدارة المدنيّة في تلك السنوات 3,440 أمر هدم ضدّ مبانٍ فلسطينيّة شُيّدت في مناطق C من دون تصاريح.[19] وعبر هذه السياسة، تقوم إسرائيل فعليًا بتحديد وتقليص إمكانيات السكن المتاحة أمام الفلسطينيّين في ضمن منطقتي A وB فقط.

تُخرج السلطات الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة إلى حيّز التنفيذ ممارسات فعليّة يحظرها القانون الدّوليّ، مثل سلب الحقوق من مجموعة قوميّة، ومنع الموارد عن مجموعة أولى ونقلها إلى مجموعة ثانية، والفصل الفعليّ بين المجموعات، وغيرها. وإلى جانب ذلك، تسعى إسرائيل وبشكل متعمّد وعلنيّ بغية تكريس سيطرتها على الفلسطينيّين سكان الضفة الغربيّة، من خلال سلب أراضيهم وممتلكاتهم. تجتمع هذه الممارسات مع حضور المستوطنين الآخذ في الاتساع والذين يتمتّعون بحقوق فائضة في الأراضي المُحتلّة، دعْ عنكَ السكّان الفلسطينيّين الذين يعانون القمع والانتهاكات المتصاعدة لحقوقهم، وهذه كلها تشكّل جزءًا من السّياسات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة التي تشكّل بدورها جريمة ضدّ الإنسانيّة جوهرها الأبرتهايد (الفصل العنصريّ).[20]

19 من الإدارة المدنيّة إلى ألون كوهِن- ليفشيتس، منظمة "بمكوم"، "طلب للحصول على معلومات بخصوص طلبات لتصاريح بناء وأوامر هدم في مناطق C"، 2021/10/20؛ دائرة الإحصاءات المركزيّة، قاعدة البيانات المركزيّة. يُنظر أيضًا إلى OCHA، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانيّة، "غالبيّة مخططات البناء الفلسطينية في مناطق C لا تحظى بالتصديق"، 2021/6/22.

20 للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية، حزيران/ يونيو 2020.

الأسرلة في مناطق C

يتواصل الاحتلال الإسرائيليّ في الضفة الغربية منذ أكثر من 55 عامًا، وهو يتميّز بسياسات مُوجّهة ومتعمّدة تسعى للسيطرة الزاحفة عبر إجراء تغييرات بعيدة المدى على الأرض، وهي إجراءات منافية للقانون الدّوليّ. وهذا ما يظهر تمامًا على أرض الواقع، إذ أنّ الوجود الإسرائيليّ في الضفة الغربيّة تحوّل مع الوقت إلى حضور واسع تزيد أهميّته بكثير عن مُجرّد جيش ومستوطنين.

ويُشكّل العقد الأخير تصعيدًا في سياسة الضمّ القانونيّ التدريجيّ التي تقودها إسرائيل في الضفة الغربيّة، والانتقال من الضمّ العمليّ إلى الضمّ التشريعيّ- القانونيّ. فالضمّ القانونيّ ينعكس في مشاريع قوانين طُرحت في الكنيست الإسرائيليّ الذي يرى نفسه صاحب الصلاحيّة التشريعيّة بما يخصّ الضفّة الغربيّة، وفي مذكّرات موقف قانونيّة، وفي تغيير مواقف الدولة مثلًا في التماسات مطروحة أمام المحاكم، وفي منشورات وزارة الخارجيّة أيضًا. هذه التغيّرات والتبدّلات تتحدّى المكانة القانونيّة الخاصّة بالضفّة الغربيّة بكونها منطقة خاضعة للاحتلال، وهو الأمر الذي يُشكّل إجماعًا عالميًا.[21]

وفي مقابل الضمّ القانونيّ الزاحف، نرى سلطاتٍ رسمية ومكاتب حكوميّة تسعى عمدًا لتمويه الفصل القائم بين إسرائيل السياديّة وبين المناطق التي احتلّتها. ونتيجةً لذلك، فإنّ شرائح عريضة في الجمهور الإسرائيليّ تتعامل مع مناطق C على أنّها مناطق إسرائيليّة بكلّ ما تحمله الكلمة من معنًى، وثمّة تدفّق مجتمعيّ وثقافيّ واقتصاديّ للحياة الإسرائيليّة إلى الضفة الغربيّة. وفي خطوة رمزيّة، نرى أنّ محو "الخط الأخضر" -الحدود الدوليّة المعترف بها بين إسرائيل والضفّة الغربيّة- يجري أيضًا على الخرائط الرسميّة الخاصّة بدولة إسرائيل، في حين تحرص وزارة التربية والتعليم على تنشئة الأولاد في إسرائيل على هذا النحو.[22]

فيما يلي سنعرض نماذجَ قليلة من ضمن نماذج كثيرة، تتعلّق بعمليّة أسرلة الضفّة الغربيّة. وكجزء من الأساليب المتّبعة لغرس فكرة التغلغل الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة، حَريٌّ بنا أن نتفحّص تلك الحالات الكثيرة التي تُستخدم فيها تعابير "إسرائيليّ"، و"في إسرائيل"، و"في الديار"، وما شابه.

ما وراء الحدود– حتّى نهاية أيلول/ سبتمبر 2022 كان عدد أعضاء الكنيست الذي يسكنون في مستوطنات تقع بمناطق C **لا يقل عن تسعة أعضاء**، ومعهم **قاضيان اثنان من المحكمة العليا** هما نوعَم سولبيرج ودافيد مينتس، يعيشان في الأراضي المحتلّة وينتهكان بنفسيهما القانون الذي من المفترض أن يحكما بحسبه.

21 للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوانين الضمّ؛ **ييش دين**، الإسقاطات الكامنة في ضمّ الضفّة الغربيّة إلى إسرائيل على حقوق سكّانها الفلسطينيّين، نيسان/ أبريل 2020.

22 يُنظر مثلًا إلى: أور كشتي، "وزارة المعارف تطالب بلدية تل أبيب بإزالة خرائط فيها الخط الأخضر من المدار" (بالعبريّة)، **هآرتس**، 2022/8/24؛ **معهد عكيفوت**، هكذا أزيل الخط الأخضر من الخارطة (بالعبريّة)، حزيران/ يونيو 2022.

قرية دير أبزيع ومستوطنة دوليف التي يسكن فيها قاضي المحكمة العليا دافيد مينتس
(تصوير: يعقوب، CC BY-SA 4.0 ,Wikimedia)

الأكاديميّة - تنشط في مستوطنة أريئيل **جامعة** يُموّلها ويراقب عملَها مجلس التعليم العالي ووزارة المعارف، رغم أنّها موجودة خارج حدود دولة إسرائيل. وحّتى أنّ جامعة أريئيل تتعاون مع مزارع مواشٍ تابعة لمستوطنين في الضفّة الغربيّة، بعضها يُشكّل بؤرة للعنف ضدّ الفلسطينيّين.[23]

(صورة من موقع الإنترنت الخاصّ بـ **هشومير يهودا والسامرة**، 2021/3/18)

23 للتوسّع يُنظر إلى: زعاةٌ في مراعي غيرهم، ص 21.

יום העלום "الإسرائيليّ" في مستوطنة أريئيل (صورة من موقع **جامعة أريئيل**، 2022/3/24)

السّياحة - تسعى **وزارة السياحة وسلطة الطبيعة والحدائق** -وهما جهتان مُموّلتان بالأموال العامّة لدافعي الضرائب- لدفع وتعزيز جولات لإسرائيليّين وسُيّاح في مناطق C، بالتعاون مع المجالس المحليّة والإقليميّة للمستوطنات.[24] وكذا الأمر مع **شركة حماية الطبيعة**، وهي جمعيّة تتلقّى الدعم من الميزانيّات الحكوميّة، التي تنشط في الأراضي المُحتلة هي الأخرى. ومن ضمن سائر نشاطاتها تُدير الجمعية مدرسة حقليّة في مستوطنة عوفرا وهي مسؤولة عن ترسيم مسارات المشي في مناطق C ونشر وبيع خرائط التنزّه في المنطقة (بالعبريّة فقط) بالتعاون مع مركز الخرائط الإسرائيليّ.

أمّا مجلس الشومرون الإقليميّ فقد سبق الجهات الأخرى بخطوة أخرى، إذ أنّه يُعلن عن تنظيم نزهات عائليّة تحوي لعبة تهكميّة في مناطق C.

نكتشف "إسرائيل" مُجدّدًا (موقع **وزارة السياحة**، 2022/3/9)

24 يُنظر مثلًا إلى: موقع **وزارة السياحة**، جولة للمراسلين والمُدوّنين في الشومرون، 2022/3/9؛ أوهاد لفين، "فترة الأعياد في يهودا والسامرة الإسرائيليّتين تعالوا بجماهيركم" (بالعبريّة)، **بليف هحدشوت**، 2021/3/31؛ صفحة فيسبوك **سياحة منطقة بنيامين-Binyamin Tourism**، "جمعة زوجيّة في شيلو العتيقة" (بالعبريّة)، 2021/2/9؛ صفحة فيسبوك **سياحة الشومرون**، "الحانوكاه في سلطة الطبيعة والحدائق منطقة يهودا والسّامرة" (بالعبريّة)، 2021/11/23.

(صورة من صفحة فيسبوك مجلس الشومرون الإقليمي، 2022/7/7)

يستثمر مجلس چوش عتصيون الإقليميّ الكثير في مجال السياحة، وهو يُسوّق نفسه على أنه "بيت إسرائيليّ". ويعترف مدير عام قسم سياحة چوش عتصيون، موشيه بروس، **باستخدام السّياحة بغية خلق تطبيع للمستوطنات وتمويه الحدود**:

> تُشكّل السّياحة قناةً يُمكن أن تدفع الناس للوصول إلى المنطقة لأوّل مرة في حيواتهم (باستثناء الخدمة في الجيش، طبعًا)، وأن يتبيّنوا أنّ لؤلؤة خلّابة تنتظرهم ما وراء الجبال المظلمة، مع أشخاص خاصّين و**تطبيع**. قسم من شعب إسرائيل ما يزال يشعب بوجود "حواجز" تمنعه من الوصول إلى أماكن ما وراء الخطّ الأخضر، إلّا أنّ السّياحة -الطبيعة، والموروث، والمناظر، ومسارات الدراجات الهوائيّة وغيرها من المواقع- تحمل **الخطوط على الذوبان**، وفي نهاية المطاف تؤدّي إلى محو الحواجز العاطفيّة والانكشاف بحقّ على المشروع الاستيطانيّ.[25]

ونذكر أيضًا أنّ مواقع سياحيّة دوليّة مثل Booking أو Airbnb، تُسوّق فنادقَ وشققَ استضافة تابعة لمستوطنين إسرائيليّين في الأراضي المُحتلّة. في أيلول/ سبتمبر 2022 نُشر أنّ شركة Booking تنوي وَسم أماكن الاستضافة التي يديرها إسرائيليّون في الضفّة الغربيّة بتحذير مفاده "أنّ زيارة المنطقة يمكن أن تكون مرفوقة بمخاطر مضاعفة على الأمن وحقوق الإنسان، أو مخاطر أخرى للسكّان المحليّين وللضيوف".[26] وردًا على هذا القرار قال وزير السّياحة يوئيل رزبوزوف: "من غير الممكن أن تُقرّر لنا شركة تجاريّة أيّ المناطق هي جزء من مساحة دولة إسرائيل".[27] لكنّ الوزير رزبوزوف ضالٌّ ومُضلِّل؛ فوفق ما ذكرنا سابقًا، ليست شركة Booking هي التي قرّرت أنّ

25 موشيه بروس، "توجد سياحة في يهودا والسامرة" (بالعبريّة)، موقع **مجلس المستوطنات**، 2020/7/29 (الإبراز من عندنا).
26 هدار كنيه، "خطر معزّز على الأمان": بوكينج يعتزم وسم مواقع إسرائيليّة في الضفة الغربيّة" (بالعبريّة)، 18 **TheMarker**/2022/9.
27 أيتمار آيخنر، "وزير السياحة في أعقاب وسم "بوكينج" لمواقع في يهودا والسّامرة: "لن يقرّروا نطاق منطقتنا"" (بالعبريّة)، 19 **ynet**/2022/9.

الضفّة الغربيّة ومناطق C من ضمنها ليست جزءًا من دولة إسرائيل، بل هذا ما تنصّ عليه قوانين دولة إسرائيل والقوانين الدوليّة.

في نهاية المطاف، وعلى ما يبدو إثر تدخّل الحكومة الإسرائيليّة، بدأ موقع Booking منذ نهاية أيلول/ سبتمبر 2022 بنشر مُجمل أماكن الاستضافة في الضفة الغربيّة -الإسرائيليّة والفلسطينيّة على حدّ سواء- مُرفقة بهذا البيان: "لغرض اتخاذ قرار عقلانيّ بخصوص مكوثكم في هذه المنطقة، التي يُمكن أن تُعتبر منطقة نزاعات، من المحبذ فحص ما إذا كانت حكومتكم قد نشرت إنذار سفر بخصوص هذه المسألة". وردًا على هذا القرار أفادت وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة بأنّنا نتحدّث هنا عن إنجاز سياسيّ، وبأنّه "جرت إزالة التهديد بالتمييز ضدّ مناطق يهودا والسّامرة وضدّ ممتلكات إسرائيليّة في هذه المناطق في منصّة الشركة".[28]

المواصلات - تقوم شبكة **المواصلات العامّة الإسرائيليّة** باستخدام **منظومة الشوارع والطرقات** الرئيسة التي شقّتها وعبّدتها إسرائيل في مناطق C. وبدعم من وزارة المواصلات، فإنّ حافلات شركات المواصلات الإسرائيليّة تخرج من نطاق الدولة وتنتقل عبر حواجز الدخول والخروج إلى ومن المنطقة الخاضعة للاحتلال، وذلك بشكل يوميّ. نحن لا نتحدّث هنا عن خطوط محطاتها الأخيرة هي مستوطنات فقط، بل عن حافلات تدخل المنطقة المُحتلّة من أجل اختصار الطريق، مثل الحافلات التي تخرج من القدس إلى بيسان أو طبرية أو كتسرين. وفي بعض هذه الخطوط، مثل خط 445 التابع لشركة أيـجد من القدس إلى إيلات، لا توجد محطات توقف داخل الضفّة الغربيّة.

الصناعة والتجارة - أقيمت في مناطق C **مراكز صناعيّة وتجاريّة ومشتريات** تستغلّ أسعار العقارات المتدنّية، والامتيازات الضريبيّة التي تُسيّرها الحكومة في هذه المناطق وحتّى أنّها تستغلّ الموارد الطبيعيّة الموجودة في الضفّة الغربيّة. زدْ على ذلك أنّ أصحاب المصالح الإسرائيليّة يستغلّون أيضًا القوى العاملة الفلسطينيّة عبر دفع معاشات مُتدنّية بشكل كبير قياسًا بالعُمّال الإسرائيليّين.[29]

فلنأخذ على سبيل المثال مركز "Design City" الذي أقيم في منطقة C بجوار مستوطنة معاليه أدوميم، والذي يتفاخر بلقب "عاصمة إسرائيل للتصميم"، رغم أنّه يقع خارج حدودها. فهذا المركز يُضلّل المستهلكين عمدًا ويُسوّق نفسه وكأنّه موجود في مدينة القدس، وحتّى أنّه يتباهى بأنّ الضريبة البلديّة (الأرنونا) في المركز ستكون أرخص من تلك السارية في مركز المدينة. وكذا الأمر مع المتنزّه السياحيّ الجديد الذي من المخطط بناؤه في منطقة C، الذي يُعرض في الإعلام الإسرائيليّ وكأنّه سيُبنى داخل "البلد".

28 هآرتس و"أب."، "قد يُعتبر منطقة نزاعات": موقع بوكينج أضاف تحذيرًا لمواقع مبيت في الضفة" (بالعبريّة)، 2022/10/1.

29 يُنظر مثلًا إلى: **ييش دين**، إفراغ من المضمون- المحاجر الإسرائيلية التي تعمل في الضفة الغربية: نهب ممأسس برعاية محكمة العدل العليا، أيلول/ سبتمبر 2017؛ **نقابة العمّال معًا**، "عمّال فلسطينيّون في ميشور أدوميم يتنظّمون في "معًا": يضربون مطالبين باتفاقية عمل جماهيّة" (بالعبريّة)، 2018/12/18؛ **Who Profits website**, "Economic Exploitation".

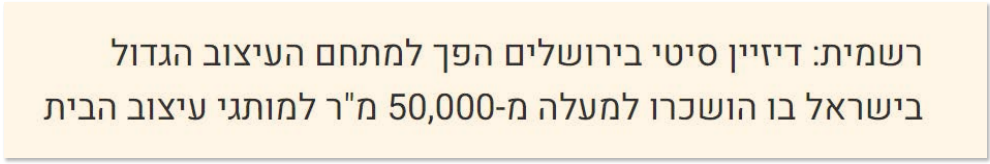
רשמית: דיזיין סיטי בירושלים הפך למתחם העיצוב הגדול בישראל בו הושכרו למעלה מ-50,000 מ"ר למותגי עיצוב הבית

القدس أم مستوطنة معاليه أدوميم؟ (موقع تسويقيّ **channel22news**، آخر دخول في تموز/ يوليو 2022)

חופש

חופש > חדשות ואירועים > מקומי

עקבו אחרינו

יהיה מוכן בעוד שנתיים וחצי? כך יראה פארק התיירות הענק שיבנה בקרוב בארץ

קבוצת קאס, שבבעלותה גם פארק השעשועים מגי'ק קאס ומתחם הקניות Dcity, זכו במכרז להקמת פארק תיירותי חדש בו יקימו מלון עם כ-900 חדרים, פארק מים ואודיטוריום להופעות. כך המקום צפוי להיראות

מערכת ערוץ החופש | mako חופש | פורסם 20/07/22 10:27

المتنزّه السّياحيّ الذي سيُبنى في "الدولة" (موقع **mako** حوفش، 2022/7/20)

الثقافة - يُجري إسرائيليّون نشاطات ثقافيّة في مناطق C تشمل **المسرح والموسيقى والرياضة**. وتُجرى هذه الأحداث بدعم وزارة التربية والتعليم، ووزارة السّياحة، ووزارة الثقافة والرياضة، ووزارة العلوم والتكنولوجيا.

فمن المتوقع مثلًا أن يُجرى "ماراثون التوراة" هذه السنة في الضفة الغربيّة للمرة الثامنة. ومن ضمن مصادر تمويل الماراثون وزارات حكوميّة، ومجلس ماطيه بنيامين الإقليميّ، ومركز هبوعِل، وشركة ماراثون إسرائيل وشركة "مي عيدن". ينشر موقع الماراثون أماكن مبيت مُمكنة في المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة، في الوقت الذي لا يستطيع فيه فلسطينيّون من الضفّة الغربيّة المشاركة في سباقات الماراثون المختلفة، لأنّها تمرّ عبر المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة.[30] في إطار هذا الماراثون -وعلى غرار السنوات الماضية- سيقوم الجيش الإسرائيليّ بإغلاق حركة السير في شارع 60، وهو محور المواصلات المركزي المتاح أمام الفلسطينيّين للتنقّل بين رام الله ونابلس.[31]

30 تمنع إسرائيل فلسطينيّي الضفة الغربيّة بشكل جارف من الدخول إلى المستوطنات الموجودة في الأراضي المُحتلة (بيان بخصوص إغلاق منطقة (بلدات إسرائيليّة)(يهودا والسّامرة)، 2002).

31 يُنظر أيضًا إلى: أيلان زيسر، "ماراثون التوراة: الركض في مسارات الأبرتهايد كلّ الطريق إلى التاريخ المزوّر" (بالعبريّة)، **سيحاه ميكوميت**، 2017/7/24.

(صورة من موقع فيسبوك **مجلس بنيامين الإقليميّ**، 2021/10/23)

فيما يلي أمثلة بارزة أخرى من عدد لا نهائيّ من الأنشطة في مجال الثقافة:

- **المهرجان السينمائيّ** "تموز" جرى في القصر الثقافي في مستوطنة أريئيل. الناقد السينمائيّ رون فوچل: "أنا فخور بأنّني في الشومرون (الضفة)، السينما الإسرائيليّة في ازدهار".[32]

- **مهرجان "بيرة في الصحراء"** أجري في مستوطنة تقوع. رئيس مجلس چوش عتصيون الإقليمي: "في كلّ سنة يزداد عدد المبادرات السياحيّة والفنيّة التي تُثبّت هذا المكان كعاصمة يهودا والسّامرة السياحيّة، وتقوع كمركز للفنانين".[33]

- "محصول الزمن"- **مهرجان النبيذ** في يهودا والسامرة وبنيامين: "يتجاوز أيّ خلاف سياسيّ".[34]

- تعاون مهنيّ بين **مكابي تل أبيب بكرة السلّة** وبين أليتسور شومرون: "احتلال الشومرون".[35]

32 يوني كمبينسكي، "الناقد السينمائيّ رون فوچل: أنا فخور بأنني في الشومرون، السينما الإسرائيليّة في ازدهار" (بالعبريّة)، **عروتس 7**، 2022/7/4؛ يوني كمبينسكي، "بعرافة شالوم أسياغ: مهرجان السينما الأولى في الشومرون ينطلق" (بالعبريّة)، **عروتس 7**، 2022/7/3.

33 أخبار سروچيم، "بيرة في الصحراء: الآلاف احتفلوا بمهرجان البيرة في تقوع" (بالعبريّة)، **سروچيم**، 2022/7/24.

34 رونين برلموطر، "النبيذ يُقرّب الناس: زُرنا مهرجان النبيذ الكبير في منطقة يهودا والسّامرة" (بالعبريّة)، **يسرائيل هَيوم**، 2022/4/3.

35 يعكوڤ مئير، "احتلال الشومرون: عن التعاون بين مكابي تل أبيب وأليتسور شومرون"، **يسرائيل هَيوم**، 2019/2/19. يُنظر أيضًا إلى: أرييه ليڤنات وأيتاي چودر، "النقابة تخرق قوانين فيفا لأنها تسمح لأليتسور شومرون باللعب في إسرائيل" (بالعبريّة)، **هآرتس**، 2022/8/8.

- **بطولة إسرائيل** في ركوب درّاجات أدڤنتشر الناريّة لعام 2022: "تعالوا مع العائلة كلّها لتجربة موتوريّة في فيافي الشومرون".[36]

- عدد لا يُحصى من **المُغنّين والفنانين يُحيون الحفلات في الأراضي المُحتلّة**. رئيس مجلس شومرون الإقليميّ: "الشومرون سيستمرّ في استضافة أفضل الفنانين والمُبدعين من الصفّ الأوّل في البلد، ودعم الإبداع والثقافة الإسرائيليّيْن."[37]

- من ضمن سائر الفنانين نذكر: بيري ساخروف، ريتا، هـچڤـعطرون، أڤـيـڤ چيفن، ساريت حداد، إيال چولان، مارينا مكسيميليان، إڤيتار بناي، رامي كلاينشتاين، زَڤيد بلوتنيك، هرئيل سكعات، حنان يوڤال، موش بن أري، ريد باند، إتنيكس، أدير ميلر، آڤـي نوسباوم.

(الصور من: صفحة فيسبوك مجلس شومرون الإقليميّ، 2022/5/20؛ صفحة فيسبوك سياحة چوش عتصيون، 2021/8/22؛ صفحة فيسبوك متناس بنيامين- قلب نابض في المجتمع المحلي، 2022/5/3)

لا تنحصر حفلة موسيقيّة لبيري ساخروف أو عَدو ماراثون أو مهرجان سينمائيّ تُجرى في الأراضي المحتلة، في كونها أحداثًا ثقافيّة عابرة. إنّها فعاليات سياسيّة مُجنّدة هدفها تمويه وجود الخطّ الأخضر الفاصل بين إسرائيل السياديّة وبين المنطقة الخاضعة للاحتلال، وأن تخدم تطبيع المشروع الاستيطانيّ غير القانونيّ في الضفّة الغربيّة. يُضاف إلى ذلك أنّ التغلغل الاجتماعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ من إسرائيل إلى داخل مناطق C، أي توسيع مسارات الأسرلة الحاصلة بموازاة الضمّ القانونيّ الزاحف، يساعد على التنكّر لواقع الاحتلال العسكريّ في الضفّة الغربيّة. وعليه، فإنّ نشاطات بسيطة ويوميّة ظاهريًا تعمل على شرعنة منظومات القمع والسيطرة في الضفة الغربيّة، وهي تنتهك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين.

36 صفحة فيسبوك **سياحة شومرون**، 2022/3/29.

37 يهونتان چوتليـڤ، "أڤيـڤ چيفن في عرض موسيقي في الشومرون: "اليمين واليسار مجرّد بدعة"، **عروتس 7**، 2022/7/5. حول الاستيلاء على منازل فلسطينيّين بغية تأمين العروض الموسيقيّة ونشاطات المستوطنين، يُنظر إلى: **ييش دين، أطباء لحقوق الإنسان وكسر الصمت**، الحياة المنتهكة: الاقتحامات العسكريّة لبيوت الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ص 80-81.

الوجود الإسرائيليّ في مناطق C ينتهك حقوق الإنسان

يؤدّي الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ إلى انتهاك حقوق الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة بشكل مباشر وغير مباشر: الحقّ بالمُلكيّة، والحقّ بحُريّة التنقل والحركة، والحقّ بالحُريّة، والحقّ بالمساواة، وحتّى الحقّ بالحياة. صحيح أنّ أكبر الشرور في مناطق C هو المستوطنات وانتشارها الواسع عبر السيطرة على الأراضي الفلسطينيّة، إلّا أنّ علينا تذكّر العدد الذي لا يُحصى من الإسرائيليّين الذين ينتقلون من المنطقة السياديّة الإسرائيليّة إلى صوب المنطقة C، لأنّهم يُعزّزون بشكل كبير انتهاكَ حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين.

أولًا، لأنّ وجود إسرائيليّين في الضفة الغربيّة يؤدّي إلى شرعنة المشروع الاستيطانيّ الكولونياليّ غير القانونيّ في الضفة الغربيّة. ويُضاف إلى ذلك أنّ أيّ نشاط -اقتصاديّ أو أكاديميّ أو سياحيّ أو ثقافيّ- يُعمّق من تغلغل إسرائيل في المناطق الفلسطينيّة المُحتلة ويُعزّز من الشرعيّة الجماهيريّة لذلك، مُحوّلًا السلوك اللا-قانونيّ إلى سلوك معياريّ مقبول.

إنّ سفر أيّ إسرائيليّ في شوارع الضفّة الغربيّة يؤدّي بالضرورة بشكل شبه دائم إلى تقييد حريّة الحركة والتنقّل لدى الفلسطينيّين أصحاب البيت. كما أنّ الجيش الإسرائيليّ الذي يسيطر على محاور حركة السّير في مناطق C التي تصل بين عشرات المُسوّرات (الجُزر) التي تؤلّف منطقتي A وB، ينشط من أجل ضمان حريّة الحركة للمستوطنين ولإسرائيليّين آخرين، لضمان سير حياتهم بشكل سويّ وروتينيّ. وفي الكثير من المرّات تأتي نشاطات الجيش على حساب حريّة حركة وتنقّل الفلسطينيّين، وتسلبهم سيادتهم على حيّزهم وزمنهم الخاصّين.

بموازاة ذلك، يؤدّي وجود مواطنين إسرائيليّين في الضفّة الغربيّة إلى تعزيز وزيادة القوّة العسكريّة الحاضرة في الأراضي المُحتلة. يُضاف إلى ذلك أنّ نشاطات الجنود تؤدّي إلى السيطرة والقمع عبر وسائل استبداديّة، وإلى تعميق المسّ بملايين الفلسطينيّين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيليّ.

تُشير هذه الأسباب مُجتمعةً إلى أنّ أي وجود إسرائيليّ في مناطق C، يُلحق انتهاكًا بُنيويًا بحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين سكان الضفّة الغربيّة.

تلخيص: منطقة C
هي منطقة فلسطينيّة مُحتلّة

نشأ تقسيم الضفّة الغربيّة إلى مناطق A وB وC في إطار الاتفاقيّة الانتقاليّة الإسرائيليّة- الفلسطينيّة (اتفاقية أوسلو)، ليكون جزءًا من فترة انتقاليّة مُدّتها خمس سنوات، إلّا أنّ هذه التقسيمة ما تزال سارية منذ قرابة ثلاثة عقود. وتواصل إسرائيل السيطرة بالقوّة العسكريّة على مُجمل المناطق الخاضعة للاحتلال، وهي تستغلّ هذه التقسيمة التقنيّة للمناطق الثلاث بغية السيطرة على مساحات شاسعة في الضفة الغربيّة، وخصوصًا في مناطق C، وكل ذلك خلافًا للقانون الدّوليّ.

تفرض إسرائيل على غالبيّة السكّان الفلسطينيّين العيش في منطقتي A وB كما كان الحال سنة 1995، وتُجبرهم على تدبير حياتهم من خلال التعلّق التامّ بالجيش. إنّ سيطرة إسرائيل التامّة على مناطق C ومصالحها في هذه المنطقة، تنتهك حُريّة الحركة المكفولة للفلسطينيّين في داخل الضفّة الغربيّة، وقدرتهم على زراعة واستصلاح أراضيهم، وتمسّ بإمكانيات البناء وتوسيع البلدات الفلسطينيّة، وغيرها من الأمور.

ورغم أنّ الاتفاقيّة الانتقاليّة لم تُغيّر من الوضعيّة القانونيّة الخاصّة بالسيادة على مناطق في الضفّة الغربيّة، إلّا أنّ إسرائيل تتعامل مع مناطق C وكأنّها جزء لا ينفصل عن الدّولة، وتبذل الجهود بغية تمويه حدودها. زد على ذلك أنّ إسرائيل تواصل إقامة وتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة ومزارع المواشي في الأراضي المُحتلّة، من خلال زيادة أعداد المستوطنين الهائلة وتعزيز سيطرتها على الأراضي. أمّا في المسار المُوازي، فإنّ الدّولة تبادر وتدفع صوب التغلغل القانونيّ والاقتصاديّ والثقافيّ المُمأسس في الضفة الغربيّة، بغية تطبيع الوجود الاجتماعيّ الإسرائيليّ في الأراضي المُحتلّة. وتسعى إسرائيل من خلال هذه السُبل إلى إضافة السيطرة المدنيّة على السيطرة العسكريّة القائمة، ومن ثمّ إجراء ضمّ فعليّ لمناطق C التي تُشكّل 60% من أراضي الضفّة الغربيّة.

تُخالف السياسة الإسرائيليّة القانون الدّوليّ والقانون الإسرائيليّ على حدّ سواء، واللذان ينصّان صراحةً على أنّ مناطق C هي أراضٍ خاضعة للاحتلال العسكريّ، على غرار سائر أراضي الضفة الغربيّة. تدعو ييش دين المجتمع الدّوليّ للتدخّل بغية وقف نهج الأسرلة المُمَأسسة لمناطق C، والتي تُلحق انتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين أبناء المكان.